Journal Of the Iraqia University (76-2) 31 – May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

العقوبات الاقتصادية في العلاقات الإقتصادية الدولية

م.م. علي طالب لاحج
الجامعة العراقية رئاسة الجامعة قسم شؤون الطلبة والتسجيل العام

Economic Sanction in International Relation

Ali Talib Lahij
Ali.t.lahij@aLiraqia.edu.iq

الملخص:

احدى ادوات السياسة الدولية وتوجيه حركة الدول داخل النظام العالمي ؛ منها العقوبات التقليدية النموذج التي فرضته الولايات المتحدة الامريكية اثناء إستهداف العراق الذي انعكست تاثيراتها على العراق وبناه التحتية دون النظام السياسي ، العقوبات التقليدية لم تجد نفعا بعد أكثر من ثماني أعوام (١٩٩٠ – ١٩٩٨) في إجبار النظام السياسي الحاكم في العراق آنذاك في الإنصياع الى قرارات الأمم المتحدة ؛ دعى ذلك الى التحول الى العقوبات الذكية. الكلمات المفتاحية العقوبات ، الجزاءات ، العلاقات الاقتصادية الدولية،العولمة ،النظام الدولي ، التبادل التجاري.

Abstract

One of the tools of international policy in managing the international system and directing the movement of countries within the global system. the model imposed by the United States of America during the targeting of Iraq, Traditional sanctions did not find any benefit (1990-1998), move from traditional sanctions to what is called smart sanctions Key word Sanction, Penalties, International Economic Relation, Globalization, International system, Commercial Exchange..

الفرضية

العقوبات الذكية كلما كانت محددة الأهداف وحصرت الشريحة التي تستهدفها ، كلما كانت ذات ضغط كبير على الجهات المعنية ، وكانت متماشية مع حقوق الإنسان والقانونزادت نسبة نجاحها ، وإبعاد الشعب عنها من أجل أن لا يكون ضحية .

اهمية البحث

١–التعرف على مفهوم العقوبات بعدها نموذج للدبلوماسية القسرية بين الدول.

٢–تناول مفهوم العقوبات بنوع من التفصيل بعدها انموذجا لادارة العلاقت بين الدول في الوقت الحاظر.

٣–ابراز فاعلية العقوبات الاقتصادية في توجيه سلوك الانظمة السياسية واجبارها على الامتثال لقواعد النظام العالمي .

المنهجية

تناول البحث ثلاثة مناهج ؛ منها المنهج التاريخي لابراز التطور التاريخي للعقوبات؛ و التحليلي والمنهج المقارن في تحليل العقوبات والمقارنة بين النموذج التقليدي والذكي للعقوبات .

خطة البحث

احتوى البحث على ثلاثة مباحث هي:

الاول: مفهوم العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية ،و الثاني تطرق لمفهوم الجزاءات والعقوبات الإقتصادية الدولية.والثالث ؛ تقييم فاعلية كل من العقوبات الإقتصادية التقليدية والعقوبات الذكية .

المقدمة

تزايد إستخدام العقوبات الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الدولية وأصبحت مشكلة تواجهها معظم الدول وعليه ،وهنا لابد من التعرف على مفهوم العلاقات الدولية والعلاقات الإقتصادية الدولية.

المبحث الاول: مفهوم العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية

العلاقات الدولية الوسيلة المتاحة لاحترام الشرعية الدولية في إطار مجتمع دولي تحكمه مبادئ أساسية ، لا سيما الدول المجاورة لها جغرافيا وتلك التي تجمعها بها علاقات اقتصادية وجغرافية.

المطلب الاول :- تعريف العلاقات الدولية

تطرق كثير من الباحثين والدارسين الى مفهوم العلاقات الدولية ،ونوجز أهم تلك التعاريف بالآتي :-

إنها : دراسة منهجية منظمة لتفاعلات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين والأدوات التي تستخدمها في علاقاتها مع بعضها ببعض في التأثير على المجتمع الدولي (القوزي ،٢٠٠٢، ١٣). اوهي عدد من مستويات التفاعل النوعية الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية التي تتم من خلال الدول أو عبر أطراف أخرى غير الدول(أبو عامود، ٢٠١٣، ٢).العلاقات الإقتصادية الدولية ، هي جزء من العلاقات الدولية ، أي هي الأبعاد الإقتصادية للعلاقات الدولية ، وسنحاول معرفة العلاقات الإقتصادية الدولية :-فقد عرفت بأنها : العلاقات التي تربط الدول ذات السيادة في مجال النشاط الإقتصادي في إطار المبادلات والتعاملات سواء على مستوى السلع أو الخدمات ،عن طريق إتفاقيات ومعاهدات تجارية بين الدول تسهم في تنظيم العلاقات في إطار الأطراف التي تحدث بينها تبادلات(القريشي ،٢٠١٤، ٢٧).

ثانيا : الملامح الرئيسة المميزة للعلاقات الإقتصادية الدولية

هناك مجموعة من الملامح المميزة للعلاقات الإقتصادية الدولية نحددها بالآتي :

١. تغير مراكز القوى الحاكمة لتلك العلاقات بين الدول

ا. المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وكانت مركز القوة بريطانيا.

ب . أما المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية مرحلة (الحرب الباردة)التي سادت فيها القطبية الثنائية ،وكانت مركز القوة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي .

ت . المرحلة التي تلت إنهيار الإتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ،التي برزت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي مهيمن،إذ تلت تلك المرحلة تحول جديد تعددت فيه مراكز القوى وحدوث صراع بين القوى المسيطرة على النظام العالمي (الإتحاد الأوربي،الولايات المتحدة الأمريكية،اليابان،الهند،روسيا).

٢. ظاهرة التدويل في العلاقات الإقتصادية الدولية

التدويل أحد المقاييس الدالة على الحرية والإندماج بأنواعه كافة ضمن الإطار الدولي ظهرت كرد فعل للتطور الحاصل في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي ،وفعالية هذه الظاهرة تختلف بإختلاف البيئة الإقتصادية والإجتماعية التي تتولد فيها، فالآثار التي تنتج عن هذه الظاهرة تختلف بإختلاف الدول ، ففي الدول النامية بما فيها الدول العربية وفي ظل ظروف هيمنة قانون التطور الإقتصادي غير المتكافئ الذي يحكم التشكيلة الإجتماعية ، الإقتصادية الرأسمالية ، فأن عملية التدويل تأتي في غير مصلحة هذه الدول (شهاب، ٢٠٠٨، ٦).وظهرت فكرة التدويل بسبب إرتفاع معدلات البطالة والتضخم الذي إنعكس بدوره على انخفاض معدلات الإستثمار، للتدويل صور متعددة (شهاب و ناشد، ، ٢٠١٠ ، ٢٨):-

١. نمو التجارة الدولية بمعدلات غير متساوية بمستوى أكبر من الناتج المحلي العالمي .

٢. التوسع في الأسواق المالية العالمية والسعي نحو الوصول الى تكامل هذه الأسواق .

٣. ظهور عدد كبير من العملات التي أصبحت في الوقت الحاضر تستخدم كوسائل للتبادل مقبولة في الأسواق العالمية منها اليورو و الين، فضلا عن الدولار الذي هيمن بقوة على الأسواق العالمية.

٣. العولمة الإقتصادية:

العولمة ظاهرة تأريخية ،تبلورت بصورة واضحة مع نهايات القرن العشرين،نتيجة للتطور الحاصل في عناصر الإنتاج و التكنلوجيا تعرف بانها : الإنتقال من نطاق الدولة القومية المغلقة الى نطاق الدولة الإنسانية المنفتحة،أي من الثقافات التقليدية الى الثقافات الجديدة القائمة على الإنفتاح والتطور ،حيث سيادة مفهوم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان ، وإحترام حقوق المرأة وقلة التمايز الطبقي وإنعدام التخلف عن طريق إنسياب الأفكار والثقافات عبر الحدود للمساهمة في تطور المجتمعات عن طريق الإنفتاح الحاصل في معايير الإتصال بين الدول (طاقة ،٢٠٠١ ، ٤٠)فالعولمة : عملية التداخل بين الأمور الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والسلوكية ، دون التقيد بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الإنتماء الوطني ، وبدون الحاجة الى إجراءات حكومية (عبد المجيد ،٢٠١٣، ٦٩).

٤. الإقليمية الجديدة

ضهرت الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة بين عدد من الدول لحل الخلافات والصراعات ، أي بمعنى الإشارة إلى التعاون و الإندماج والتكامل ، والسعي إلى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون والثقة تزايد وجود هذه الظاهرة في أوربا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بشكل كبير و جنوب شرق آسيا ، وقد سادت الإقليمية الجديدة بعدها ظاهرة عالمية في حقيقتها من خلال الحرب الباردة ، إلا إنها كانت خاضعة لإحتياجات المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ، ولم تستطع تسوية خلافاتها إلا بتدخل اللاعبين الخارجيين(الجاسور ،٢٠٠٨، ١١٥)إن ظاهرة الإقليمية الجديدة تسهم في بناء مؤسسات النظام الدولي،لاسيما في الجانب الإقتصادي إذ يتناسب مع المتغيرات الجديدة ،مما جعل من الكتل الإقليمية حلقة وصل بين الدول القومية وبين النظام العالمي ، مما ترك تأثيرات بصورة مباشرة وغير مباشرة على النظم الأقليمية إذ أصبحت الإقليمية أشبه بعلاج للمشكلات المختلفة على المستوى الدولي،وتحديدا المشكلات الإقتصادية ،أو مواجهة التحديات الأمنية وغير ذلك(محي الدين و عبد الحكيم، ١٩٩٨، ٢٨٩).

٥. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية

تعد الشركات متعددة الجنسية والفروع التابعة لها من أهم سمات النظام العالمي فهي تؤدي دور كبير في قيادة الإقتصاد العالمي ، فهي تؤثر وبقوة في دفع إقتصادات البلدان الى الإندماج مع الإقتصاد العالمي، وتمتاز بضخامة حجمها ، وإحتكارها المعرفة الإدارية والتسويقية والتكنلوجية وقدرتها التمويلية الكبيرة ،وقد ساعدت هذه العوامل على إنتشار أنشطتها الى أنحاء العالم كافة (حمزة ، ٢٠١١ ، ٦٥).

٦. تعاظم دور المؤسسات الإقتصادية الدولية

من أبرز خصائص النظام الإقتصادي العالمي المعاصر، تزايد دور المؤسسات الإقصادية العالمية، وأهمها :-

ا- صندوق النقد الدولي :

صندوق النقد الدولي أحدى أهم المؤسسات الإقتصادية الدولية، إذ تم إنشاءه في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ من أجل إدارة النظام النقدي الدولي (عبدالله وآخرون ،١٩٩٨، ١٨٩).

ب- البنك الدولي:

وهو المؤسسة الإقتصادية الثانية بعد صندوق النقد الدولي الذي أنشئ بعد عام ١٩٤٥، وكان في البداية نشاطه مقتصرا على الإهتمام بإعمار أوربا ،بسبب الدمار الذي ألحق بها جراء الحرب العالمية الثانية، (البقمي وآخرون ، ٢٠٠٦، ٧٧).

ج- منظمة التجارة الدولية:

أسست هذه المنظمة في الأول من كانون الثاني ١٩٩٥ لتحل محل (الغات) (البقمي واخرون، المصدر السابق ، ٨٨).

د- الإتفاقية المتعددة الأطراف للإستثمار

جرت مباحثات من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عام ١٩٩٥ من أجل التوصل الى إتفاقية متعددة الأطراف للإستثمار ،وتشمل هذه الاتفاقية (٢٨) دولة ،وتضم الدول المذكورة (٤٨٧) شركة متعددة الجنسية من اصل (٥٠٠) شركة من كبرى الشركات المتعددة الجنسية على مستوى العالم التي تهيمن على النشاط الإقتصادي العالمي ، وتم عقد عدد من المؤتمرات للتعريف بالاتفاقية الجديدة ، ومنها: في البرازيل في شباط عام ١٩٩٧ ، وفي سيؤول في نيسان ١٩٩٧ ،وفي القاهرة في تشرين الأول ١٩٩٧ (صيوان ، المصدر السابق ، ١٥٥).

٧. إتساع المشروطية في التمويل الدولي

بسبب تزايد النفوذ للمؤسسات الدولية،تزايدت معها شروط التمويل الدولية، منها شهادة الجدارة الإئتمانية ،أي الإتفاق مع الصندوق كشرط من شروط جدولة الديون في نادي باريس،أو إتفاق الدول مع الصندوق بشروط أحدها تصحيح سعر الصرف أو سعر الفائدة، أي الحصول على الموارد من منظمة معينة مشروط بالإلتزام بمبادئ الدولة الأخرى (شهاب و ناشد، المصدر السابق، ٤٥).

ثالثا:طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية :-

العلاقات الإقتصادية الدولية هي علاقات بين الدول الكبرى المهيمنة والدول الأخرى في النظام العالمي وهي على محورين:**المحور الأول:**المحور الرأسمالي والدول العظمى المرتبطة به .

المحور الثاني : البلدان النامية التي تتميز بأنها متخلفة إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا.

إن العلاقات الإقتصادية الدولية يتم إدارتها من المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والإتحاد الأوربي واليابان والصين الهند و روسيا (**عبد الناصر** ،٢٠١٢، ٨٠ – ٨١) **شكل (١)**

هيكلية العلاقات الإقتصادية الدولية

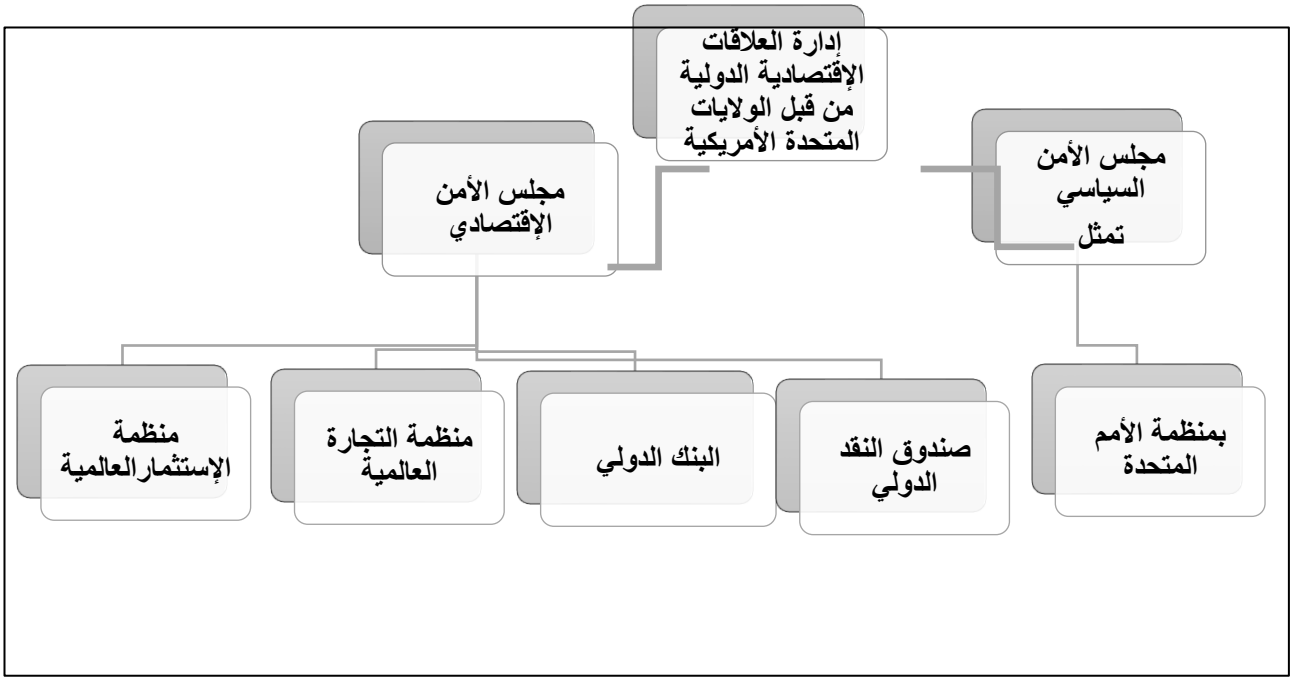

المصدر(هيثم كريم صيوان ، ٢٠٠١، ١٥٧).

المبحث الثاني:الجزاءات والعقوبات الإقتصادية الدولية :تعريفها وأهدافها وأنواعها المقدمة

حظيت الجزاءات بإهتمام الدول والمنظمات الدولية منذ وقت طويل ، لذا فإن تناول تعريف الجزاءات والعقوبات الإقتصادية الدولية غاية في الأهمية ، فضلا عن أهدافها ومن ثم التطرق الى أنواعها ،سيتم تناول هذا المبحث في مطلبين ، الأول : الجزاءات والعقوبات الاقتصادية الدولية وأهدافها ، المطلب الثاني : أنواع العقوبات.

المطلب الأول: الجزاءات والعقوبات الإقتصادية الدولية وأهدافها

هناك كثير من التداخل بين المصطلحات ، بسبب تداخل المضامين السياسية ، الإقتصادية والقانونية فيها ، ونحن سنعتمد مصطلح العقوبات الإقتصادية الدولية الذي يستخدمه عدد من الباحثين والدارسين من دون التحديد لأي من مكوناته ، وله ثلاثة معانٍ ،الأول بمعنى الثواب،المعنى الثاني هو الجزاء،أما المعنى الثالث فهو المقاضاة ،لابد من توضيح ذلك وبحسب الآتي : –

أولاً: الجزاءات والعقوبات الإقتصادية الدولية.

تطرق كثير من الباحثين والدارسين الى مفهوم الجزاءات ، وسنتناول أهم تلك التعاريف :

الجزاءات : الإكراه الذي يمارس من جانب دولة أو أكثر على دول أخرى من أجل معاقبتها على تصرف دأبت على القيام به ،وتأكيد التزامها بالقواعد الموضوعة لهذا الغرض(الحديثي ؛ الشعلان ،٢٠٠٨ ، ٦٦)وفيما يخص العقوبات الإقتصادية الدولية ، فهناك عدد من المشكلات التي تواجه المختصين في حقل الدراسات الدولية في معرفة وتحديد مفهوم العقوبات الدولية وعدها مفهوما معقدا ، لذلك لابد التطرق الى هذا المفهوم لغرض التعرف على المقصود منها:

كما تعرف على إنها (إيقاف أو تعليق المعاملات الدولية لمدة زمنية كان تكون طويلة أم قصيرة وفي مجالات معينة وبين دول العالم المختلفة، للضغط على الدولة المستهدفة من أجل التنازل عن موقف أو تصرف دأبت على القيام به) (رودولف ، ٢٠٠٧ ، ١١) اما العقوبات الإقتصادية تؤدي الى عرقلة أعمال المنظمات الإنسانية وتتعارض مع أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تسعى الأمم المتحدة للوصول اليها ،كما إنها تلحق أضرارا في أطراف خارج إطار الصراع بين الدول الفارضة للعقوبات والدول التي تتلقاها (الأنباري ، ١٩٩٧، ٢٣).

ثانيا:أهداف العقوبات

للعقوبات غايات محددة (ابو خليل،المصدر السابق ، ٦٤):.

١. إرغام البلد الذي تستهدفه العقوبات من أجل القيام بتغيير السياسات التي يتبناها.

٢. إضعاف القدرات العسكرية للبلد المستهدف بالعقوبات.

٣. دفع البلد الى تبني سياسة تختلف عن السياسة التي لا تتلائم مع إرادة الطرف الفارض للعقوبات.

٤. معاقبة البلد على السلوك التي تتبناه الدولة إذ يكون غير مرضي .

٥. ردع الدولة من أجل إمتناعها عن سلوك لا ترتضيه الدول القوية .

٦. إستعراض القوة وإظهار ما لدى الدولة الرادعة من قدرات .

٧. إحتواء دولة معينة لوقف ما لديها من قدرات عسكرية و إقتصادية.

٨. تغيير النظام السياسي في الدولة بوصفه نظاما سياسيا غير مرغوب فيه.

المطلب الثاني:أنواع العقوبات

تشمل مجموعة من الوسائل التي تستخدم في تنفيذ الجزاءات دون القوة العسكرية المباشرة ومن ضمن هذه الوسائل (العقوبات) التي هي على أنواع مختلفة :

١. العقوبات التجارية:

والعقوبات التجارية من وسائل القسر والإكراه ،وقد تكون عملية المقاطعة من جانب دولة واحدة أو من عدد من الدول ، ومن أمثلة ذلك المقاطعة التجارية التي قامت بها جامعة الدول العربية ضد(الكيان الصهيوني) والقرار بعدم التعامل معه اقتصاديا ومقاطعة كل الشركات التي تتعامل معه ووضعها في القائمة السوداء،ومن أمثلة ذلك المقاطعة الإقتصادية للعراق بعد عام ١٩٩١ التي قامت بها الدول الأخرى على خلفية دخول العراق الى الكويت في العام ١٩٩٠ (العبيدي،٢٠١٠ ، ٢١٠)ومن الأمثلة الأخرى على هذا النوع هي العقوبات المفروضة على إيران بموجب الأمر التنفيذي الموقع من الرئيس الأمريكي بيل كلنتون الذي ذي العدد (١٢٩٥٧) في ١٥ /٣/ ١٩٩٥ الذي أكد على أهمية فرض حظر تجاري على شامل على إيران وذلك في الخطاب الذي القاه أمام المؤتمر اليهودي في نيويورك في١٩٩٥/٤/٣٠ (الشويلي ،٢٠١٥، ٢٠٢).

٢. العقوبات المالية

إستخدام قيود مالية في العقوبات التي تفرض من أجل التأثير على مصالح الشرائح الصناعية العليا التجارية وتجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد التابعين للدولة المستهدفة وعرقلة نفاذ الإستثمارات وتصعيب الشروط الخاصة في ما يتعلق بجدولة الديون المستحقة للبلد ،مما يؤدي الى إحداث أزمة في البلد المستهدف،والضغط على صناع القرار الإقتصادي (بوث؛ ديون ،٢٠٠٥ ، ١٠٥).

٣. العقوبات العسكرية

يقصد بها منع توريد أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية وما يتعلق بها من عتاد والقيام ببيعها الى الدولة المستهدفة من الدول الأعضاء أو المساهمة في عملية نقلها جميعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتراوح هذه العقوبات بين توجيه ضربات عسكرية موجهة بعناية للحد من القدرات التقليدية أو غير التقليدية للبلد المستهدف،إلى قطع إمدادات الأسلحة أو المواد ذا الإستخدام المزدوج , ومن الأمثلة على هذه العقوبات ، الحظر الذي تم فرضه على إيران بمنع الدول من بيع ثمان أنواع من الأسلحة الثقيلة الى إيران ، وتم الإتفاق مع روسيا بتجميد صفقة صواريخ "أس ٣٠٠ " التي إتفقت عليها إيران مع روسيا عليها في عام ٢٠٠٨(عطوي ، ٢٠١٠، ٢٤٧).

٤. العقوبات التكنولوجية

تتمثل في فرض حظر على دولة من خلال منعها من إمتلاك التكنولوجيا المتقدمة سواء كانت للأغراض السلمية أو العسكرية ،وسوق التكنولوجيا تهيمن عليه الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسية ، ،من خلال حظر تصدير السلع التكنولوجية وإعلان قائمة سوداء للذين يتعاملون مع الدول المستهدفة (ناصر، ٢٠٠١، ١٣٣).

٥. العقوبات الخاصة بالنقل والاتصالات

هي تقييد أو وقف الإتصالات الهاتفية وتقييد وإيقاف مزايا الطيران والإقلاع من مطارات الدولة واليها ووقف رحلات الطيران الى الدولة وبوساطة الدول الأخرى ومنع الدولة من الإبحار والرسو والحصول على ميزات وتسهيلات للسفن والقطع البحرية التابعة للدولة والمتوجهة إليها ومنع حركة السفن من موانئ الدولة المستهدفة والسفن المتوجهة اليها (ناصر ،المصدر السابق، ١٣٣) .

المبحث الثالث:العقوبات الإقتصادية : رؤية تاريخية في مراحل التطور

العقوبات ترجع الى الحصار الذي فرض من قبل المشركين ضد المسلمين في شعب أبي طالب وكذلك الحصار المفروض في عام ١٨١٤ من إنكلترا والسويد على سواحل النرويج ،وحصار اليونان من بريطانيا وفرنسا وروسيا عام ١٨٢٧، فقد فرضت الأمم المتحدة العقوبات ضد روديسيا في ١٩٦٦/١٢/١٦ وحتى عام ١٩٧٧ ذلك بسبب تصرف الأقلية البيضاء وإعلان الإستقلال المنفرد من جانب واحد،الى جانب قرار الجمعية العمومية في عام ١٩٦٢ بمقاطعة جنوب أفريقيا إقتصاديا وعدم توافر تسهيلات في الموانئ والمطارات والسفن لجنوب أفريقيا وطائراتها (الردام ، ١٩٧٩ ، ٤٢).(شعبان ، ٢٠٠٠ ، ١٢٧ – ١٢٨)والعقوبات الإقتصادية مرت من خلال الحقب التأريخية بمراحل تطور من العقوبات التقليدية الى العقوبات الذكية ، وعليه لأهمية الموضوع سيتم تناولها بشئ من التفصيل .

المطلب الأول:العقوبات التقليدية (ونموذج العراق)

تعد العقوبات الإقتصادية التقليدية من الأساليب المعتمدة للضغط على الدولة التي تخالف الشرعية والقوانين الدولية ، و إزداد إستعمالها بعد الحرب الباردة على عدد من الدول ، ومنها : العراق ، اذ فرضت العقوبات على العراق بموجب الفصل السابع طبقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة على خلفية دخول العراق للكويت في ٢ /١٩٩٠/٨ ، الذي أثار رد فعل دولي كبير وأصدر مجلس الأمن القرار ٦٦٠ في عام ١٩٩٠ ،وأقر المجلس بوجود حالة تهدد الأمن والسلم الدوليين (المعموري و المسعودي ،٢٠١١ ، ١٧٣).بعد قرار التفويض الذي صدر من مجلس الأمن ذي العدد (٦٧٨) الذي تم إعتماده في ١٩٩٠/١١/٢٩ من أجل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين(القيسي ،٢٠٠٠ ، ٤٦).وقد أثرت العقوبات الإقتصادية التقليدية المفروضة بموجب القرار(٦٨٧) على وفق التقرير الصادر عن منظمة الفاو عام ١٩٩٥ ،على موت (٥٦٧,٠٠٠) ألف طفل عراقي (بو حسين)و خسارة (٥٥٠) مليار دولار كناتج محلي إجمالي وخسارة (١٩٠) مليار دولار من عوائد النفط بسبب الحصار حتى عام ٢٠٠٣ (زيني ،٢٠٠٩، ٣٠٢).ومنذ فرض العقوبات على العراق لم يسمح له ببيع النفط حتى إعتماد برنامج النفط مقابل الغذاء ،بموجب القرار (٩٨٦) والصادر في ١٩٩٥/٤/١٤،الذي سمح للعراق بتصدير النفط بقيمة (٢) مليار دولار كل (٦) أشهر قابلة للتجديد لشراء الحاجات الإنسانية وبإشراف الأمم المتحدة،فالدفعة الأولى تم تصديرها في ١٠ /١٢/ ١٩٩٦ ،وتم وصول الشحنة الغذائية في آذار/١٩٩٧،ويتم خصم (٢٥٪) من عوائد النفط الى لجنة التعويضات في جنيف و (٧٢٪)الى البرنامج الإنساني منها (٥٩٪) للوسط والجنوب،و (١٣٪) إلى المحافظات الشمالية و (٢,٢٪) مصاريف لإدارة شؤون هذا البرنامج و (٨٪) للجنة التفتيش(سيمونز,٢٠٠٤ ، ٦٧).

المطلب الثاني:العقوبات الذكية

ظهرت العقوبات "الذكية " إستجابة للقلق المتولد من الآثار السلبية للعقوبات الإقتصادية التقليدية الشاملة على حياة المواطنين الضعفاء ،فضلا عن الآثار الواقعة على الدول الفقيرة جراء تلك العقوبات ، لوصف إن النوع الجديد من العقوبات "الذكية"وسيلة لتركيز الضغط على الأطراف الفاعلة في البلدان المستهدفة و المسؤولة عن إنتهاك القوانين الدولية وليس الشعب (رودولف،المصدر السابق، ٢٦).وقد طبقته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق بعد عام ١٩٩٨ ، بسبب تصاعد الدعوات المناهضة للعقوبات التقليدية التي أدت الى معاناة المواطنين ،ومن ثم السماح بتدفق البضائع المدنية وتشديد العقوبات على البضائع والسلع العسكرية(دسوقي ،٢٠٠١ ، ١٥٢).

أولا: مفهوم العقوبات الذكية

تشير **العقوبات الذكية:**الى العقوبات التي تستهدف قطاعات النخبة من أجل دفع النخبة إلى الضغط على الفئة الحاكمة ،هذا يتطلب التنسيق بين الدول على الأصعدة كافة (اللباد).وعرفت بأنها :الجزاءات التي تفرض من أجل التأثير على نقاط معينة من الأنشطة الإقتصادية في البلد المستهدف (سيمونز ،١٩٩٨، ٦٣).وتشمل العقوبات الذكية مجموعة من التدابير، و أهمها (رضا ،٢٠١١ ، ٥٩):

١. تجميد الأصول الخاصة بالحكومة وأعضاء النظام المستهدف خارج الدولة .

٢. إقامة حظر تجاري على الأسلحة.

٣- إقامة حظر على السلع الكمالية غالية الثمن والأشياء القريبة منها.

٤ منع أعضاء النظام من السفر والطيران.

٥. القيام بفرض حظر سياسي وفرض عزلة دبلوماسية وتقليص دور الدولة التمثيلي

العقوبات الذكية تسمح للدولة صاحبة القرار بوساطتها دخول السلع الى البلد الذي تفرض عليه العقوبات بحرية ،ويقتصر على السلع المدنية ،وتقييد دخول السلع ذا الإستخدام المزدوج وأن تودع العوائد الآتية من الصادرات في حيازة طرف ثالث (كاتزمان ، ٢٠٠٣ ، ١٣).وقد تم التحول الى العقوبات الذكية في عام ١٩٩٨ ، بسبب الآثار التي أدت اليها العقوبات المفروضة البلدان المختلفة والتي تستهدف عامة السكان وتقوم العقوبات الذكية على عدد من الآليات،و منها : منع السفر، وحظر الطيران من البلد المستهدف ، والى البلدان الأخرى ، وحظر دحول المعدات العسكرية (رودولف ، المصدر السابق ، ٢٦).

ثانيا: أهداف العقوبات الذكية

ظهرت العقوبات الذكية من أجل تحقيق جملة من الأهداف (رضا، المصدر السابق ، ٦٩):

١. إضفاء الطابع الإنساني للعقوبات.

٢. إعداد صياغة جديدة لآلية العقوبات الشاملة.

٣. للعقوبات دورا مؤثرا في إمكانية تقويض الإستقرار ، ومن الممكن أن يكون هناك هدف مستتر غير واضح للعيان أو نتيجة غير مقصودة للعقوبات تتمثل في التغيير المرتقب للنظام السياسي للدولة التي تفرض عليها (سيغال ، ١٩٩٩).

وبعد أن تطرقنا إلى ماهية العقوبات الذكية وأهدافها ومبررات فرضها ومضامينها سنتناول بعض نماذج تلك العقوبات الذكية التي فرضت على بعض الدول،على السودان كمثال لا للحصر .

١-العقوبات على السودان

بسبب إمتناع السودان عن تسليم الرجال الثلاثة المتهمين بمحاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في ١٩٩٥/٦/٢٥،بعد وصوله الى إجتماع منظمة الوحدة الأفريقية ، إتهمت السودان بدعم الإرهاب الدولي،وتهديد الأمن والسلم الدوليين ،وصدر قرار مجلس الأمن ذي العدد (١٠٤٤) الصادر في ١٩٩٦/١/٣١ من أجل إجبار السودان على تسليم المتهمين وعزز القرار السابق بالقرار(١٠٥٤) الذي صدر في ١٩٩٦/٤/٢٦ ،الذي فرض عقوبات إقتصادية عليها ،وبعدها صدر القرار (١٠٧٠) في آب/ ١٩٩٦،الأمر الذي دعا الى فرض حظر جوي على السودان (**أرباب**).

المطلب الثالث:تقييم فاعلية كل من العقوبات الإقتصادية التقليدية والعقوبات الذكية

إن العلاقات الدولية يحكمها قانون ، يكون مرتبطا بتنفيذ العقوبة على من يخالفه ، وإن هذه العقوبة تكون بين وسائل الضغط التقليدي أو وسائل الضغط الذكي **(العقوبات الذكية)** وقبل أن ننتقل من المفهوم التقليدي الى المفهوم المحدد الأهداف ، لابد لنا من معرفة ما مدى فاعلية النوع التقليدي منها والمعايير المعتمدة لذلك هي (أبو خليل ،المصدر السابق ، ٨٢):

المعيار الأول: يتم القياس من خلال المردود السياسي للعقوبات .

المعيار الثاني: يتم القياس من خلال التأثير الإيجابي للدولة التي تفرض العقوبات.

وفي دراسة نشرت عام ١٩٩٠ لتقصي نتائج العقوبات الإقتصادية التقليدية التي حللت (١١٥) حالة للعقوبات، تم تحديث هذه الدراسة في عام ٢٠٠٧ لتصل الى (٢٠٠) حالة بين الأعوام ١٩١٤- ٢٠٠٠ التي كانت ناجحة لثلثي الحالات المفروضة،التي تستهدف تغيير سلوك البلد المستهدف نسبة نجاحها (٢٥٪) ،و التي تفرض من أجل تحديد القوة العسكرية ،فكانت ناجحة (٢٠٪) ،و التي تهدف الى تغيير سياسة البلد المستهدف ومنعه من المغامرة بعمل عسكري (٣٣,٣٪) ،أما التي كانت تهدف الى تقويض الإستقرار ، فكانت نسبة النجاح فيها (٥٠٪) (رودولف ،المصدر السابق ، ١٣).**شكل (٢)تقييم فاعلية العقوبات التقليدية**

المصدر:(رودولف،٢٠٠٧، ١٣).

وهناك شروط لابد من توافرها في العقوبات حتى تكتسب الفاعلية ، منها (أبو خليل ، المصدر السابق ، ١١٨):

١. إذا قامت بتصحيح غلط قائما كأن يكون مكافحة الإرهاب.

٢. حماية حقوق الإنسان،لاتقوض الإستقرار ، وتستهدف الجهات المعنية .

٣- أن تكون قادرة على تغيير جوهري في سياسة الدولة المستهدفة من العقوبات.

وفي دراسة أجريت عام ٢٠٠٠،لمعرفة فاعلية العقوبات المستهدفة، كانت فاعلة بنسبة (٢٥٪) مثال (مصر و ليبيا).

).2/2000 /Gary Clyde Hufbauer ,and Barbara Oegg ,23(

الاستنتاجات والتوصيات

خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات منها:-

١- أن العقوبات الذكية ذا تأثير وفاعلية في سلوك الدول المستهدفة بها .

٢- فاعلية العقوبات الذكية تتحقق على درجة تحمل الدولة المستهدفة بها لآثارها.

٣- العقوبات الذكية ، قد لا تكون على قدر كبير من الفاعلية ، ذلك بسبب التأخر في تجميد الأرصدة المالية للفئات المستهدفة في بنوك البلدان الأخرى.

٤- إن العلاقات الإقتصادية الدولية يتم إدارتها من المؤسسات الدولية.

٥- العقوبات الإقتصادية التقليدية تفرض المعاناة على الفئات الضعيفة لتحقيق أغراض سياسية.

التوصيات

خرج البحث بمجموعة من التوصيات :

١- حث الباحثين في الاستمرار والاهتمام بدراسة العقوبات ودراسة مراحلها التاريخية .

٢- استحدات نمط جديد لادارة العلاقات الاقتصادية و تقليل الاثار المترتبة التي تستهدف الشعوب بشكل مباشر .

٣- تفعيل نمط العقوبات الذكي ضد الفئة الحاكمه دون الشعب .

٤- الابتعاد عن نمط الحروب التي تؤدي استنزاف قدرات الدولة ويؤثر سلبا على الشعوب .

المصادر

المعاجم والقواميس

١- الجاسور، ناظم عبد الواحد ،(٢٠٠٨)، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية،ط١، بيروت ،دار النهضة العربية .

الكتب العربية

١- الشويلي، رحمن عبد الحسين ظاهر (٢٠١٥)،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي لإيران وإسرائيل ، ط١ ، بغداد ،مطبعة الساقي .

٢- ابو عامود، محمد سعد ,(٢٠١٣)،العلاقات الدولية المعاصرة،الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي.

٣- الانباري،عبد الأمير (١٩٩٧) ،نظام عقوبات الأمم المتحدة حالة العراق،مجلة المستقبل العربي ، العدد(٢١٥)،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية.

٤- البوعلي،يحيى حمود حسن،(٢٠١٥) ،معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل ، العدد(٧٨)،بغداد ،مركز العراق للدراسات .

٥- الحديثي و الشعلان،صلاح عبد الرحمن ؛ سلافة طارق،(٢٠٠٨) ،حقوق الإنسان بين الإمتثال والإكراه في منظمة الأمم المتحدة،النجف ،مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع .

٦- الدجاني،أحمد صدقي (٢٠٠٢) ،العولمة رؤية تحليلية لواقع الظاهرة ومستقبلها،العولمة وأثرها في المجتمع والدولة ، ط١ ، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

٧- العبيدي،علي حميد ،(٢٠١٠)،مدخل لدراسة القانون الدولي العام والقانون الإنساني،بغداد ،المكتبة القانونية ،٢٠١٠ .

٨- القريشي،علي حاتم،(٢٠١٤) ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط١ ، النجف ،دار الضياء للطباعة.

٩- القوزي، محمد علي (٢٠٠٢)،العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر،ط١، بيروت ،منشورات دار النهضة العربية.

١٠-اللباد،مصطفى ، العقوبات المفروضة على أيران ، شبكة المعرفة .

١١-المعموري والمسعودي،عبد علي وبسمة ماجد ،(٢٠١١)،الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق،ط١، بغداد ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

١٢-حمزة، حسين كريم حمزة،(٢٠١١) ، العولمة المالية والنشاط الإقتصادي ، ط١ ، عمان ، دار صفاء للتوزيع والنشر .

١٣-رجب، إيمان أحمد ،(٢٠١٠)،النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الإحتلال الأمريكي للعراق ، ط١ ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية .

١٤-زيني،محمد علي (٢٠٠٩)، الإقتصاد العراقي – الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، ط٢ .

١٥-سيمونز، جيف ،(١٩٩٨)، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة،ط١،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية .

١٦-سيمونز، جيف،(٢٠٠٤) ،إستهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، ط٢،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية .

١٧-شبر،حكمت(٢٠٠٩) ،القانون الدولي العام دراسة مقارنة،ط٢، بغداد ،المكتبة القانونية .

١٨-طاقة، محمد ،العولمة الإقتصادية،(٢٠٠١) ،ط١ ، بغداد ،مطبعة السطور.

١٩-عبد الله،محمد عيسى وآخرون،(١٩٩٨)،العلاقات الإقتصادية الدولية ، ط١ ، بيروت ،دار المنهل اللبناني.

٢٠-عبد المجيد،محمد توفيق ،(٢٠١٣)،العولمة والتكتلات الإقتصادية :إشكالية للتناقض أم للتظافر في القرن الحادي والعشرين ، ط١ ، الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي.

٢١-محمود، صلاح الدين فهمي (بدون تاريخ)، العلاقات الإقتصادية الدولية في الإسلام : دراسة مقارنة ، بدون ط.

٢٢-مقلد،إسماعيل صبري (٢٠١١)،العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع ، ط١ ، القاهرة ،المكتبة الأكاديمية .

٢٣-مجدي محمود شهاب وفوزي عدلي ناشد،(٢٠١٠)، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، ط١ ، بيروت ،منشورات الحلبي الحقوقية.

الكتب المعربة

١- بوث وديون، كين ؛تيم (٢٠٠٥)،عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي،ترجمة صلاح عبد الحق،دراسات مترجمة ،العدد(٢٢) ،ابو ظبي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

٢- رودولف، بيتر(٢٠٠٧) ،العقوبات في السياسة الدولية نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث ،ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد(٦٥)،ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

٣- البقمي،ناصح بن ناصح وآخرون،(٢٠٠٦)،سياسة منظمات العولمة الإقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية؛ تقديم:صالح بن زابن المرزوقي ، ط١ ، الرياض ،مكتبة الرشيد.

الكتب الانكليزية

1- **(Hufbauer , Oegg),(2000),** Gary Clyde , Barbara ,Targeted Sanctions: A Policy Alternative? .

الرسائل والاطاريح

١- رضا،قردوح ،(٢٠١١)،العقوبات الذكية مدى إعتبارها بديلا للعقوبات الإقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر ، جامعة الخضر الباتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

٢- شهاب، سلام جبار ،(٢٠٠٨)،تطور ظاهرة تدويل النشاط الإقتصادي وإنعكاساته السياسية والإقتصادية على البلدان النامية (مصر أنموذجا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية .

٣- صيوان، هيثم كريم (٢٠٠١)، أثر التطورات الإقتصادية الدولية في صياغة وتوجيه مسار الإقتصاد العربي،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية .

الدوريات

١- ابو حسين،محمد رضا ،العراق والقانون الدولي:العقوبات....إبادة جماعية وجرائم حرب،صحيفة الوسط البحرينية ، العدد (٤٢٧) .

٢- ادريس،محمد السعيد،(١٩٩٩) ،الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٣٨) ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

٣- الردام،عزيز عبد المهدي ،(١٩٧٩)،المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل ،سلسلة دراسات فلسطينية ، العدد(١٤)، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية .

٤- شعبان،عبد الحسين (٢٠٠)، العقوبات الإقتصادية وحقوق الإنسان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٢٥١)، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية .

٥- القيسي، رياض ،(٢٠٠٠) ،القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام ١٩٩١،مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥١)،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية .

٦- دسوقي ،أبو بكر ،(٢٠٠١)،العراق والعقوبات الذكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٤٥)، القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

٧- عبد الناصر،وليد محمود ،(٢٠١) ،المعادلات الجديدة:تحولات موازين القوى في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٧) ،القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

٨- عطوي ،معمر ،(٢٠١٠) ،العقوبات الدولية على إيران:محاصرة دولية معقدة؟،مجلة شؤون الأوسط ، العدد (١٣٧)، بيروت،مركز الدراسات الإستراتيجية .

٩- فارسي، فؤاد عبد السلام ،العقوبات الدولية .. تاريخها وجدواها،صحيفة عكاض ،العدد(٤٦٧٠).

١٠-محي الدين وعبد الحكيم، محمود ورشا،(١٩٩٨) ،الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك ،مجلة السياسة الدولية ،العدد(١٣١)، القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

١١-ناصر،عبد الناصر،(٢٠٠١) ،العقوبات الإقتصادية أداة للسياسة الخارجية، مجلة شؤون الأوسط ، العدد(١٠٢) ، بيروت،مركز الدراسات الإستراتيجية .

مواقع الانترنت

١- **محمد أرباب ،العقوبات الأمريكية على السودان .. قرار من اجل القرار،مركز الخرطوم للإعلام الألكتروني ، في ١٢/٨/١٥ ٢٠ على الرابط الآتي:**http://khartoumcenter.com/news.php?action=show&id=13426

٢- هيثم مانع ، في مفهوم العقوبات،على الموقع :http://www.haythammanna.net/alhiwar/concepte.htm

Sources☐

Dictionaries

1- Al-Jassour, Nazim Abdul Wahid, (2008), Encyclopedia of Political, Philosophical, and International Terms, 1st ed., Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Arabic Books

1- Al-Shuwaili, Rahman Abdul Hussein Thahir (2015), American Foreign Policy Towards the Iranian and Israeli Nuclear Programs, 1st ed., Baghdad, Al-Saqi Press.

2- Abu Amoud, Muhammad Saad, (2013), Contemporary International Relations, Alexandria, Dar Al-Fikr

3- Al-Anbari, Abdul Amir (1997), The United Nations Sanctions System: The Case of Iraq, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Issue (215), Beirut, Center for Arab Unity Studies.

4- Al-Bu Ali, Yahya Hammoud Hassan, (2015), Data on Oil Policy in Iraq: Lessons from the Past and Prospects for the Future, Issue (78), Baghdad, Iraq Center for Studies.

5- Al-Hadithi and Al-Shaalan, Salah Abdul Rahman; Sulafa Tariq, (2008), Human Rights Between Compliance and Coercion in the United Nations, Najaf, Al-Nibras Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

6- Al-Dajani, Ahmed Sidqi (2002), Globalization: An Analytical View of the Phenomenon's Reality and Future, Globalization and its Impact on Society and the State, 1st ed., UAE, Emirates Center for Strategic Studies and Research.

7- Al-Ubaidi, Ali Hamid, (2010), An Introduction to the Study of Public International Law and Humanitarian Law, Baghdad, Legal Library, 2010.

8- Al-Quraishi, Ali Hatem, (2014), International Economic Relations, 1st ed., Najaf, Dar Al-Dhiyaa Printing House.

9- Al-Qawzi, Muhammad Ali (2002), International Relations in Modern and Contemporary History, 1st ed., Beirut, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Publications.

10- Al-Labbad, Mustafa, Sanctions Imposed on Iran, Knowledge Network. 11- Al-Maamouri and Al-Masoudi, Abdul Ali and Basma Majid, (2011), The United Nations and the Sacrificing of Human Security in Iraq, 1st ed., Baghdad, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.

11- Hamza, Hussein Karim Hamza, (2011), Financial Globalization and Economic Activity, 1st ed., Amman, Dar Safaa for Distribution and Publishing.

12- Rajab, Iman Ahmed, (2010), The Arab Regional System in the Post-American Occupation Phase of Iraq, 1st ed., Beirut, Center for Arab Unity Studies.

13- Zaini, Muhammad Ali (2009), The Iraqi Economy - Past, Present, and Future Options, 2nd ed.

14- Simmons, Jeff, (1998), The Persecution of Iraq: Sanctions, Law, and Justice, 1st ed., Beirut, Center for Arab Unity Studies.

15- Simmons, Jeff, (2004), Targeting Iraq: Sanctions and Raids in US Policy, 2nd ed., Beirut, Center for Arab Unity Studies.
16- Shibr, Hikmat (2009), Public International Law: A Comparative Study, 2nd ed., Baghdad, Legal Library.
17- Taqa, Muhammad, Economic Globalization, (2001), 1st ed., Baghdad, Al-Sutur Press.
18- Abdullah, Muhammad Issa, et al., (1998), International Economic Relations, 1st ed., Beirut, Dar Al-Manhal Al-Lubnani.
19- Abdul Majeed, Muhammad Tawfiq, (2013), Globalization and Economic Blocs: A Problem of Contradiction or Cooperation in the 21st Century, 1st ed., Alexandria, Dar Al-Fikr Al-Jami'i.
20- Mahmoud, Salah El-Din Fahmy (n.d.), International Economic Relations in Islam: A Comparative Study, n.d. 22- Muqallad, Ismail Sabri (2011), International Political Relations: Theory and Reality, 1st ed., Cairo, Academic Library.
21-Magdi Mahmoud Shehab and Fawzi Adli Nashid (2010), Foundations of International Economic Relations, 1st ed., Beirut, Al-Halabi Legal Publications.

Translated Books

1- Booth and Dunne, Ken & Tim (2005), Collision: Terrorism and the Future of the Global Order, translated by Salah Abdel-Haq, Translated Studies, No. (22), Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research.
2- Rudolph, Peter (2007), Sanctions in International Politics: A Look at the Results of Studies and Research, translated by Adnan Abbas Ali, Strategic Studies Series, No. (65), Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research.
3- Al-Baqmi, Naseh bin Naseh, et al. (2006), The Policy of Economic Globalization Organizations in Light of Islamic Law; Presented by: Saleh bin Zaben Al-Marzouqi, 1st Edition, Riyadh, Al-Rasheed Library.

English Books

1- (Hufbauer, Oegg), (2000), Gary Clyde, Barbara, Targeted Sanctions: A Policy Alternative?

Theses and Dissertations

1- Reda, Qardouh, (2011), Smart Sanctions: To What Extent Are They Considered an Alternative to Traditional Economic Sanctions in Relation to Human Rights? Unpublished Master's Thesis, Algeria, University of Al-Khader Batna, Faculty of Law and Political Science.
2- Shihab, Salam Jabbar, (2008), The Development of the Phenomenon of Internationalization of Economic Activity and Its Political and Economic Repercussions on Developing Countries (Egypt as a Model)? Unpublished Doctoral Dissertation, Al-Nahrain University, Faculty of Political Science.
3- Siwan, Haitham Karim (2001), The Impact of International Economic Developments on Shaping and Directing the Course of the Arab Economy, Unpublished Master's Thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science.

Periodicals

1-Abu Hussein, Muhammad Reda, Iraq and International Law: Sanctions... Genocide and War Crimes, Al-Wasat Newspaper, Bahrain, Issue (427).

2-Idris, Muhammad Al-Saeed (1999), The New Regionalism and the Future of Regional Systems, International Politics Journal, Issue (138), Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

3-Al-Raddam, Aziz Abdul-Mahdi (1979), The Arab Economic Boycott of Israel, Palestinian Studies Series, Issue (14), University of Baghdad, Center for Palestinian Studies.

4-Shaaban, Abdul-Hussein (2000), Economic Sanctions and Human Rights, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Issue (251), Beirut, Center for Arab Unity Studies. 5- Al-Qaisi, Riyad, (2000), International Humanitarian Law and Iraq's Experience with the United Nations in the 1991 Gulf War, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Issue (251), Beirut, Center for Arab Unity Studies.

5-Desouki, Abu Bakr, (2001), Iraq and Smart Sanctions, International Politics Journal, Issue (145), Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

6-Abdel Nasser, Walid Mahmoud, (2001), New Equations: Transformations.

Internet sites

1- Arbab, "US Sanctions on Sudan: A Decision for the Sake of a Decision," Khartoum Center for Electronic Media, August 12, 2015, available at the following link:
http://khartoumcenter.com/news.php?action=show&id=13426
2- Haytham Manna, "On the Concept of Sanctions," available at: http://www.haythammanna.net/alhiwar/concepte.htm